

القيادة العامة: جبهة التحرير الفلسطينية: «فتح» -
المجلس الثوري».

فلسطين: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: الجبهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين: الجبهة الشعبية -

طرابلس الغرب، ٢٣/٣/١٩٨٧
[نقلًا عن الحرية، نيقوسيا، ٥/٤/١٩٨٧]



قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالغاء «اتفاق عمان»

التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، مع
اتخاذ اجراءات معينة وضعت الاتفاق في موقع الشلل
واوجد حالة من الجمود وخطأ ملحوظاً في العلاقات.
ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
انطلاقاً من حرصها على سلامة تطبيق قرارات المجالس
الوطنية الفلسطينية الخاصة بالعلاقات الاخوية المميزة
بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وفي ضوء ما اثبتته
التجربة العملية من ان الاتفاق المذكور اصبح عقبة
امام تنمية هذه العلاقات، وحيث انه لم يعد قائماً
بالفعل على ارض الواقع، فانها تعتبره لاغياً.

وهي، في الوقت [عينه]، ستتابع جهودها في اطار
سياستها الثابتة من اجل ايجاد اسس جديدة للعمل
مع الاردن والدول العربية الاخرى، تحقيقاً للنضال
المشترك في اطار العمل العربي الموحد والتضامن
العربي الفعال لتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية
المحتلة وبناء الوحدة العربية الشاملة، آخذين بعين
الاعتبار قرار القمة العربية بالموافقة على المؤتمر الدولي
الذي يشارك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة
الاميركية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن
الدولي وبمشاركة اطراف النزاع في الشرق الاوسط، بما
في ذلك م.ت.ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى
في اطار الامم المتحدة وتحت اشرافها.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة
الاردنية الهاشمية قد توصلتا بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥
الى توقيع اتفاق مشروع عمل مشترك [اتفاق عمان]
بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للشعبين، الفلسطيني
والاردني، طبقاً لقرارات القمة العربية في فاس، وبعد
توقف عمل اللجنة العربية السباعية، كآلية جديدة
لمشروع السلام العربي، وذلك لضمان احقاق الحقوق
الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، عبر الجهود
الدولية والعربية الجارية.

وجاء الاتفاق استناداً الى قرارات المجالس
الوطنية الفلسطينية، وبخاصة قرارات الدورتين
السادسة عشرة والسابعة عشرة التي اكدت على
العلاقات الاخوية المميزة بين الشعبين الشقيقين،
والتي دعت الى قيام علاقات مستقبلية على اسس
كونفدرالية بين دولتي فلسطين والاردن، والى تنسيق
الجهود لتحرك سياسي مشترك، وللتصدي للحلول
والتسويات المنفردة واسقاط مشروع الوطن البديل.

و[في] اثناء مسيرة العمل المشترك، ظهرت
خلافات بين الطرفين في تفسير وفهم بعض نصوص
الاتفاق وكيفية تليبيتها، وزاد على ذلك الضغوط التي
مارستها الولايات المتحدة الاميركية وواساط اخرى، تم
على اثرها اعلان الاردن، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦، وقف

الجزائر، ١٩/٤/١٩٨٧
[نقلًا عن وفا، تونس، ٢٠/٢/١٩٨٧]